

❧ جواب ❧❧

من الفايده يحيى شريف احمد بن سليمان

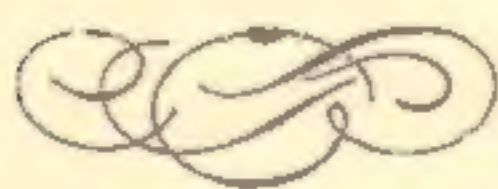
كونسيلي جنيرال بعمالة فلسطينة

صاحب نيشان الحرمة

الساكن بفصر الطير حكم سطيف

اجاب به راييس الكميسيون بباريس

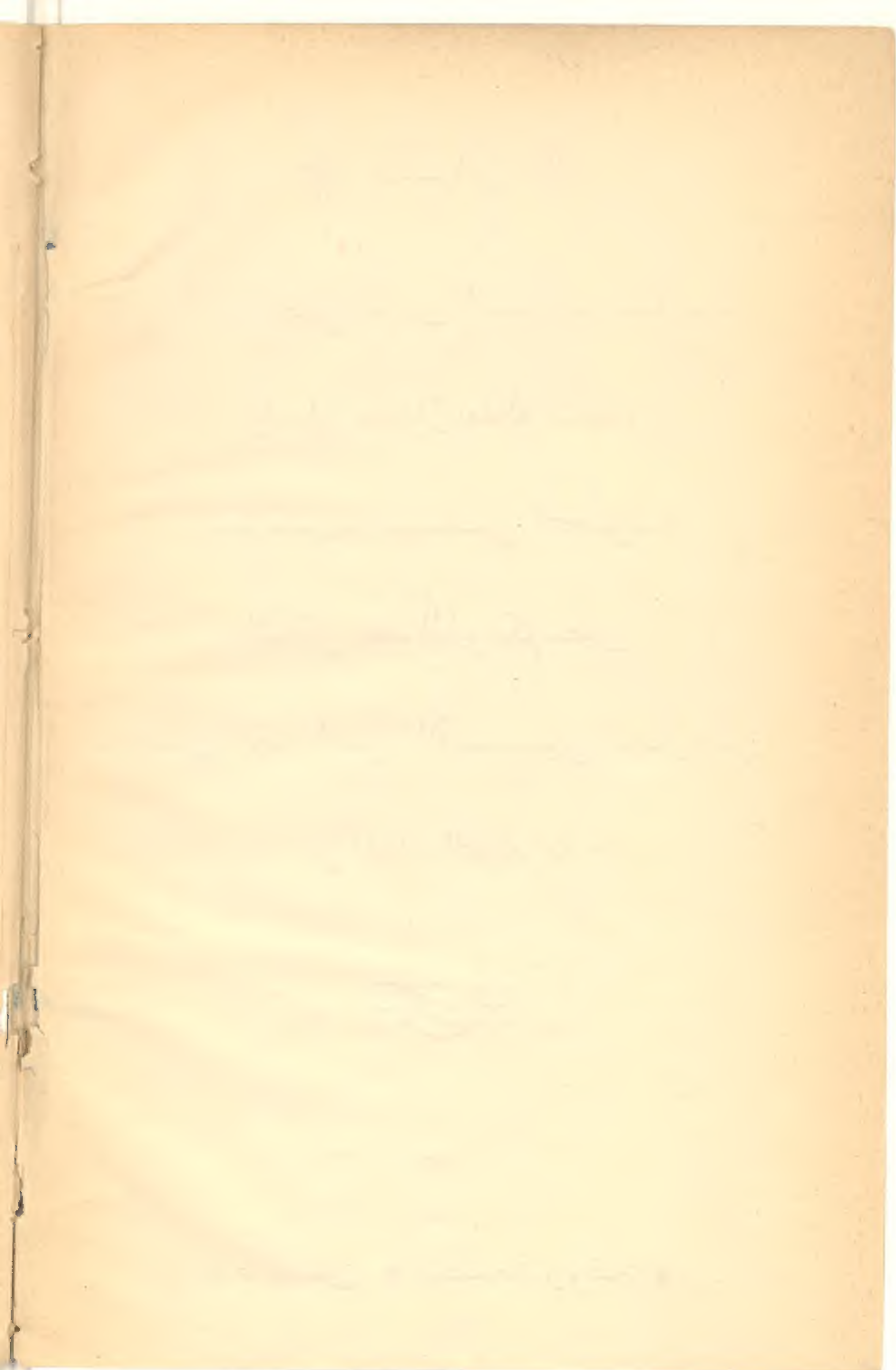
عن المسئلة الجزايرية



١٨٩١

❧ سطيف ❧ مطبعة روكت ❧





الحمد لله وحده

عدد ٨٣٨٧ في ٢٨ جولييت سنة ١٨٩١

الى حضرة المعظم الاربع سعادة السيد راييس
اعضا المجلس الاعلى بباريس بعد اهدا اشرف
السلام عليكم كما يليف برقيق مقامكم انه قد ورد
علينا كتابكم السامي المورخ ٢٥ ماي سنة ١٨٩١
يتضمن عدة مسائل في جانب المسلمين سكان
الفطر الجزايري تلتهمسون الجواب مني اليكم عنها
وهي مبنية على خمسة اصول * فبالفصل الاول يتضمن
شان ترتيب التملك والاحوال النسبية المقرر لها
الفوانين المورخة سنة ١٨٦٣ و سنة ١٨٧٣ و سنة ١٨٨٧
وما نقول في نتائجها والشروط الواجبة في نزع
الاملاك من اربابها على مفتضى الفوانين
المورخة من سنة ١٨٥١ الى سنة ١٨٥٩ و قانون التمييز
بالاسماء النسبية المورخ ٢٣ مارس سنة ١٨٨٢ والسلب
بالزيادة بين العرب وما يظهر في شان البانكة
ما علم ايها الحضرة السنية ان فواتين التملك
المذكورة لم يعد العمل بها الا بالضرر على المسلمين
اذ لا فتدا بها اتلج لهم اراضيهم من ايديهم

وجلب لهم خساير واعمال شافذة كابدوها مع
كميصارات التملك والجميطراوات المكلعين
بالتحديد فمن سنة ١٨٦٣ الى الان ما نتجت بايدة
من ذلك ولا شاهدنا ها * وكذا الاراضى
المنزوعة من اربابها ولقد شاهدنا ثلاثه اعراش
من اقرب جهة الينافد خرجت جميع اراضيهم من
ايديهم ولم ينف لبعضهم الا اقل الفليل الاول
عرش مجانة حكم برج بو عريريج والثاني عرش
عامر دايرة سطيح والثالث عرش ريغة كمون ريغة
المتزحة ولما كان عرش ريغة هذا هو وطني ومسقط
راسي بها انا اوضح لمعاليكم حاله من جانب
اراضيه مما ضاع منها وما بقى للاهالي وذلك
ان جملة ترابه ١٦٨٣١٥ هكتارا فدخل من ذلك في
حيازة الدوميين ٦٠٠٠٠ هكتار غيب و ٤٠٠٧١ هكتارا
من جانب الخمس والثغاف الخصوصي المضروب
به الوطن بسبب فتنة سنة ١٨٧١ و ٣٠٠٠ هكتارا
اراضى مخزن و ١٥٠٠ هكتارا سباخ ملح بالجملة
الصايرة في حيازة الدوميين ١٠٤٥٧١ هكتارا واخذ
من الباقي للكمينال ٣٠٥٤١ هكتارا بتصميم مع

ما قبلها ١٣٥١١٢ هيكتارا فكلها كانت للماهالي
يتصرفون فيها فلما رفعت ايديهم عنها لم يبق لهم
بعدها الا ٣٣٢٠٣ هيكتارا ويوجد في هذا الوطن نحو
ستة الاف بيتا تشتمل على نحو ستة و ثلاثين
الف نفس من السكان فاذا وزعت عليهم بغية
الشراب الخالص لهم على حسب البيوت
او النفوس فلا يتحصل للواحد منهم الا اقل من هيكتار
واحد فهل ترى اذا جاءكم صار التملك لتملك
سكان هذا الوطن كيف يتمكن له ان يقسم هذا
النصيب اليسير على الوف من النفوس التي صارت
بسبب ما نزع منها الى ضيف كبير حتى اداهم
ذلك الى السحرث بالنصب من الغل مع الالتزام
لصاحب الارض بشرط اذا الغرامة كلها على الحارث
ومنهم من يشتري الارض بالقيمة العالية التي
تضاهي قيمة الشرا فزادهم ذلك ضيفا على ضيف
ولا لهم مهرب من ذلك بهذا مما هو طار عندنا
ولا شك ان في مواطن اخرى يوجد ما هو اشد
منا ضيفا

و اما التمييز بالاسما النسبية الصادر فانونها في
٢٣ مارس سنة ١٨٨٢ فليست لايفة للمسلمين جميعا
ولا هي في دينهم بل هي غير مفبولة لديهم و
مارضى بها من رضى منهم الا فها و غلبة اذ يعلمون
انه لا جايذة لهم في التسمية بها و انه ما تجر الى فساد
دينهم الذي هو راس مالهم * و اما السلب بين
العرب بالزيادة فهو ربي و حرام في شرعنا و كذلك
البانكة لفرنسوية و انها ما خالطها المسلمون الا
بسبب الا حتياج اللاحق بهم مع انهم ياخذونها
هنا الماية فرنك بزيادة ثلاثين او اكثر في العام
و بلغنا انها في فرنسة توجد الماية فرنك بزيادة
اقل من فرنكين في العام فساغ للمحتاج اليها
ارتكاب اخو الضررين وهو التسلي من بانكة
مثل فرانسة احسن

و الفصل الثاني مانفول في الانعام بالاراضى
على الفرنسويين او الاجنبيين و بيعها منهم و كذا
انتفالهم من برهم الى الوطن الجزائري و دخول
الاجنبيين في الجنس الفرنسوي بالاجواب عن
ذلك ان الانعام من الدولة بالاراضى الدومينية

على الفرنسيين أو الأجنبيين الذين في طاعتهم
حسن لكن نرغب أن يكون مثلهم المسلم المحتاج
للأرض في الأنعام عليه وكما يباح لهم بيعها فكذلك
يباح للمسلمين ولا يحرمون منها لأنها كانت
ببلادهم أو لأهلهم أولى بها من الأجنبيين أعطوا أو بيعا
لتكون التسوية في الحقوق بين الجميع

والفصل الثالث مانقول في غرامة العرب وما
يليف لها من التغيير وكذا غرامة القبائل وغرامة
الفرنسيين الجزائريين هل ينبغي أن تكون كما في
فرنسة أم لا * وفي شأن السخرة وأراضي الدومين
وبيعها والغيب وتحديداتها وصيانتها ولا نتبع
بالمياه وطرف الحديد والمراسي ما هو أولى
للدولة أن تعامل به أهالي بعض الدائرات
المحتاجين للاعانة والمكوس والطرف وخدمتها

فالجواب عن ذلك هو أن المغارم الواجبة على
العرب شاهدناها ثغيلة عليهم حيث كانت متنوعة
ومع ذلك فلا تخلو من زيادة المتولين عليهم في
موجباتها وإذا عارضناهم في ذلك احتجوا علينا

بالفانون بما يلزمنا حينئذ لا السكوت والصبر
وكذلك المكوس في ضررها فينبغي للدولة ان
تتدارك ذلك بما يتمكن لها من تخفيف
المغارم والمكوس عن الامة * واما اراضي الدوميين
فينبغي ان يباح بيعها لكل طالب سواء كان فرنسويا
او عربيا او اجنبيا كما تقدم فرييا * كما ان معاملة
الدولة للمحتاجين من اهالي الدائرات مسلمين
كانوا او نصارى وانعامها عليهم بما تنجبر به
احوالهم من الدراهم او اراضي الدوميين فهو من
عدلها واحسانها فينبغي لها ان لا تنسى التبذل و
الامتنان عليهم * واما ما عدا هذه المسائل
المذكورة في هذا الفصل بالظاهر ان يبغى كل شيء
على حاله المعلوم به

والفصل الرابع سوال عن تعليم العربيه
والفرنساويه وما نتج منه وما ينبغي له على حسب
فانون سنة ١٨١٣ وتعليم الطب للعرب والقبائل
والشريعة الاسلاميه والفرنساويه من فضاة
وجوجوات والشرع الجارى بوطن القبائل

والتراجم وما يجب في محاكم الجرائم المعبر عنها
بلاكورد اسيزو والا عوان و جلب العافية والفانون
المعروف بلاند يجينة وترتيب البلدة المترجة وضمنان
الاها لي المشترك ودخول العرب والقبائل في
الجنسية الفرنسية وما يتحصل من الفائدة ان
ادخلوا في سلك الجند العسكري

فالجواب عن ذلك هو ان التعليم للفرانسيست
والعربية مما يجب الاعتناء به والاجتهاد في تحصيله
وغاية قصدنا تكثير المدارس وكل مدرسة يكون
فيها معلمان احدهما لتعليم التلا مدة اللغة الفرنسية
وما يتعلق بها والاخر يعلمهم الفرائض والعظيم
واحكام دينهم من صلاة وصيام وغيرهما كي يكونوا
محافظة على ما فرضه الله على كل مكلف واما
الا فتصار على تعليم اللغة الفرنسية خاصة فلا ينتج
منه الا نسيان دينهم وجهلهم بمعالمه وفي ذلك
ضرر عليهم لا يخفى على كل عاقل فكان من
الواجب اصلاح دينهم ودنياهم * واما تعليم الطب
فهو من اهم الامور ويحق للمسلمين الاعتناء

بمعرفته * واما الشريعة الا سلامية و الفرنساوية
و فضا تهما فلا يخفى ان ضدين لا يجتمعان فان
الشريعة الا سلامية مبنية على الفرا ان العظيم
والحديث النبوي فلم تنزل ثابتة الاصل لا فيها
زيادة ولا نقصان و من خالفها فقد حاد عن سوا
السييل و فضائنا يحكمون بها و يعصلون النوازل
بين الخصما في الزمن القصير ولا يالحق الخصما
كثير من المصروف في جميع الاشيا تافهة كانت
او ذات بال * و الشريعة الفرنساوية بخلاف ذلك
لانها مبنية على القوانين و القوانين حادثة و مختلفة
بحسب اغراض المولعين لها بنظرهم لما يناسب
الفرنساويين في قرانسة و حكام الصلح يحكمون
بين المسلمين بها بلا تعديل ولا تجريح و لا تزكية
وانما اذا اتاهم الخصم بشاهدين و لو كانا جاسفين
غير عدلين فيحلفهما و يقبل شهاد تهما و يحكم
بها على الاخر على ما شاهدنا فلم يمكن الجمع
بينها و بين شريعتنا و بذلك لم ينتج من العمل
بها الا الضرر للمسلمين في دنياهم و دينهم فاما في

دنياهم فلما يعرض للخصم من كثرة المصاريف ولو
في حجة تافهة والتطويل بفصل النزاع حتى
يحصل المال من ذلك ويسلم صاحب الحق
في حقه * واما في الدين بما لحكم بغير ما انزل
الله في كتابنا * بما يطلب من الدولة ان ترد شربتنا
الى اصلها فيصير لها مطلق النظر في جميع الاشياء
الذاتية والمالية * كما ان الشريعة الفرنسية لها
الحكم في الجرائم من قتل وسرايق وجراحات
وجميع انواع الجنايات والتشديد بعقاب الظلام
والبغاة لتفرض العافية والهدوء في المواطن كلها * واما
الشرع المجاري بوطن الغبايل فلا يليق بهم لان
لفظ الاسلام يشمل العرب والغبايل وشريعة
المسلمين متحدة ولا محيد لهم عنها * واما
المترحمون فيحف اعدادهم بما في الامكان اكثر
مما هم عليه اليوم لانهم الواسطة بين الفرنسيين
والمسلمين لا كن بشرط فيهم ان يكونوا من البلغا
في اللغتين نطف وكتابة سواء كانوا فرنسيين
او مسلمين او اسرا يلبين ومن كان غير بليغ فلا ينال

ذلك لا ندنا شاهدنا بعض التراجم فاصرين عن
الاستيعاب بما يلقى عليهم من الجانبين و يترحمون
على غير صواب فيحصل من ذلك التغليب للحكم
و تصير ترجمتهم سببا باعنا لضياح الحقوق * واما
محاكم الجرائم و الا عوان و لا ند يجينة و ترتيب
البلدة المترجمة فليس لي كلام فيهم و انما لكم الاجتهاد
فيها تستقيم به شونهم * واما جلب العافية فلا يتم
الا بفهر الظلام و المتهم دين و التشديد في عفايهم
ولا يفهرهم الا التقيوض للحكم المخزني في امورهم
الرديية * وكذا الحكم الشرعي لا يجلت لهم كما كان
عليه الا مراولا * لان في هذا الوفت فدا نحل
الحكم باتساع الحرية و كثر الظلام و المعتدون
و صاروا يتجراون على من هو اضعب منهم
فينهبونه و شاهدناهم احضروا امام حكام الصلح
المنتهى اليهم امرهم باطلفوا سالمين بلا عقاب بكيو
لا يعودون الى ارتكاب ما كانوا يفعلون * واما
الضمان المشترك فلا نريدوه اذ فيه ظلم من كان
بريا من الذنب والله يقول من يعمل سوا اي حيز به

* واما الدخول في الجنسية الفرنسية فهو امر
عظيم علينا لانه الخروج من ديننا وشريعتنا و تبدل
يلهما علينا و دخول المسلم في غير دينه كبر و نحن
لا نرضوا به و لا نقبلوه و غاية قصدنا ان المسلم يبقى
مسلم و الفرنسية فرنساويا من غير تحويل احد
عن ملته فلكم دينكم و لنا ديننا * واما ايجاب
ادخال المسلمين في الخدمة العسكرية و التزامهم
بها مثل الفرنسية فذلك لا نرضوا به لما فيه من
المضار العائدة عليهم من ترك دينهم الواجب
عليهم التحفظ به و تضییع جوايدهم و مصالحهم و خد
متهم على عوايلهم * واما من جاكم مختارا
الدخول في العسكرية كالعادة فهو في اختياره
و نرضوا به

و الفصل الخامس مانفول في ترتيب الامور
المخزنية مما يجب على الوالى العام و عمال
العمالات و تعيين امورهم و تنظيم الوطن الجزائرى
ايحى ان يكون كما فرنسة ام لا وهل يليق اتخاذ
وزير لالهالى الجزائرية على مقتضى الامر

البارزة ما بين سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦٠ وما يتعين
فيمن يكون منتخبا من المسلمين لان يكون عضوا
في اي مجلس كان هل لا ليق ان يكون مختارا
من جانب الدولة او بالفرعة وهل ينبغي للعرب ان
يدخلوا مع الفرنسيين في التفريع على من يكون
اولى للولاية في الفامرتين وهل يحتاج للعرب ان
يكون منهم اعضا بكمسيون الكونسيل الا على
بالجزاير وما يليف له من تغيير او تبديل وهل يجب
ان يبقى العمل جاريا على مفتضى الامر والفوانين
الحجارية او يصير جرياتها كما في فرانسة

بالجواب عن ذلك ان كل ما تقدم ذكره في
هذا الفصل ينبغي ان يبقى كل شى على حاله دون
تغيير ولا تبديل ماعدا الامور الآتية وهواننا نود ان
يكون من المسلمين اعضا في الفامرتين وفي
الكونسيل الا على بالجزاير ويكونون قد اختارتهم
الدولة لانها اعرف بمن هو صالح لذلك من
ابنا جنسنا ولا يكون عليهم تفريع ابدا لان بالفرعة
تكون النفس بين المقترعين و يفسد الا مريبينهم

و يفع من ذلك تعيين بعض الا راذل الذين ليسوا
باهل لتلك الوظائف الربيع شأنها * واما من
يتعين من الفرنسيين للولاية بالفامرتين بالفرعة
فيجب اجتناب المسلمين من ذلك وعدم
الدخول مع الفرنسيين في التفريع عليهم على كل
حال * و هذا الذي ادركه فهمنا من المسائل المشار
اليها و قد اجبناكم عنها بما حضر لدينا من الاجوبة
و نرجو منكم الصبح و التجاوز عنا ان كنا قد
اخطانا في شئ منها مع مزيد احترامنا لعلي
مقامكم و السلام من يحيى شريف احمد بن
سليمان اجوان بريغة كونسيل جنرال حكم سطيف
عمالة فسنطينة امه الله امين

